مجلة دراسات محاسبية ومالية
المجلد الثالث عشر العدد ٤٣
الفصل الثاني ٢٠١٨م

أ.م.د مصطفى الكاظمي (جامعة المصطفى العالمية)
م.م ستار جبار فرحان الوردي

المستخلص

هدف البحث للتعرف على دور المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية في العراق للمدة (٢٠١٢- ٢٠١٤) ، وتسليط الضوء على مختلف العوامل التي أسهمت في نشوء الأزمة المالية ، فضلاً عن الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في العراق ومعرفة أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة ، ووضع المعالجات لتلافي وقوع مثل هذه المشكلات والتغلب عليها . ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي كالآتي، تأثرت المصارف الإسلامية (عينة الدراسة) بالأزمة المالية العالمية بصورة غير مباشرة ،بفعل تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية أثرت على الاقتصاد الحقيقي ،بحكم ارتباط نشاط المصارف الإسلامية بالاقتصاد الحقيقي أكثر مما هي مع الاقتصاد المالي، وفي ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فقد أسفر البحث عن مجموعة توصيات أهمها ضرورة أنشاء سوق مالي خاص بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يكون الهدف منه استقطاب السيولة الفائضة لدى المصارف الإسلامية من اجل استثمارها بما يتلاءم وأحكام الشريعة الإسلامية ،فضلا عن ذلك توفير السيولة اللازمة للمصارف في أوقات شحه السيولة لديها ، وبالتالي عدم أمكانية اللجوء الى أسواق المال التقليدية من اجل الاستثمار او حتى طلب التمويل الذي لا يخلو من مخاطر اللجوء اليه .

Abstract

The purpose of the research is to identify the role of Islamic banks in facing the financial crisis in Iraq for the period 2012-2014, and highlight the various factors that contributed to the emergence of the financial crisis, as well as to identify the problems and challenges facing the Islamic banking business in Iraq and identify the reasons and find appropriate solutions, And the development of treatments to avoid the occurrence of such problems and overcome them. The main findings of the research are as follows، Islamic banks (the sample of the study) were affected by the global financial crisis indirectly, as the financial crisis turned into an economic crisis affecting the real economy, because the activity of Islamic banks is more related to the real economy than with the financial economy, In the light of the conclusions reached, the research resulted in a number of recommendations, the most important of which are The need to establish a financial market for Islamic banks and financial institutions aimed at attracting surplus liquidity in Islamic banks in order to invest them in accordance with the provisions of Islamic law, as well as providing liquidity to banks in times of poor liquidity, and thus cannot resort to traditional money markets for Investment or even request funding that is not free from the risk of recourse to it.

المقدمة

لقد بدأت الأزمة المالية في أقوى دول العالم اقتصاداً وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت إلى الدول الأوربية ثم إلى بقية دول العالم، ومع أن الأزمة قد بدأت بشكل واضح في أيلول عام (٢٠٠٨) ألا أن بواردها في الحقيقة كانت تتزايد يوماً بعد يوم منذ وعام ٢٠٠٧ ولكن رسمياً بدأت في ١٥ أيلول عام (٢٠٠٨) عندما أعلن أكبر بنك في أمريكا عن إفلاسه ومطالبة حماية من الدائنين وكذلك الكثير من الشركات الأمريكية تعرضت إلى الخسائر الكبيرة، كما أعلنت شركات كبرى إفلاسها، وسادت حالة الركود وهبطت مؤشرات الأسواق المالية العالمية ، وزادت معدلات البطالة في هذا التاريخ والحقيقة أن هذه الأزمة هي ليس بجديدة بالنسبة للنظام الرأسمالي لكنّها تعد الأصعب والأقوى بين الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويمكن القول أنها أزمة معقدة لها تشابكات مع الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ سبعينات القرض الماضي «أزمة النظام النقدي

الدولي، أزمة الطاقة وأزمة المديونية الخارجية... الخ، وكلّها أزمات هيكلية متمثلاً ذلك باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعاني اليوم في ظاهرة العجز المتزايد في الموازنة العامّة، البطالة، ارتفاع معدلات الفائدة، العجز التجاري . أن نقطة انطلاق الأزمة المالية العالمية، بدأت عندما انخفضت أسعار العقار بشكل حاد في النصف الأوّل من عام ٢٠٠٧ وتعثر المقترضون وامتناعهم عن السداد فأدى ذلك إلى نقص حاد في السيولة المصرفية لدى البنوك فضلاً عن انتشار حالة اللا يقين أفضت إلى زيادة طلب سحب الودائع من قبل المودعين بسبب التخوف من حدوث أزمة سيولة وفعلاً حدث ما كان متوقعاً، إذا انتشرت الأزمة إلى الأسواق المال والبورصة الأمريكية بصورة سريعة، أما السبب الآخر في تفاقم الأزمة هو طريقة بيع بالدين أو ما يسمى «بالت وريق» ومن خلال مراحلها، بصيغة سندات رهون عقارية بفوائد وبيعها في الأسواق المالية العالمية لذلك امتدت الأزمة إلى الأسواق المالية العالمية ثم جاءت خطط الإنقاذ بالاتجاه إلى المصارف الإسلامية. وذلك كون عمل المصارف الإسلامية مبنياً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية ممّا جعلها تحقق نجاحاً ملموساً في مجال عملها ومن خلال تقديم العمل المصرفي الإسلامي بصيغ بعيدة عن قاعدة الديون والربا التي تمارسها المصارف التقليدية، وبذلك فأنها استطاعت مواجهة وتجاوز آثار الأزمة المالية العالمية.

المحور الأول (منهجية البحث)

أولا : مشكلة البحث

يركز هذا البحث على الأزمات التي أصابت اقتصاديات الدول المختلفة وأصبح من المهم إيجاد بديل لنظم التعاملات المصرفية التي شهد الربع الأخير من القرن الماضي انطلاقة مسيرة المصارف الإسلامية وانتشارها في مختلف أرجاء العالم، وقد عملت المصارف المذكورة على بناء مؤسساتها وتثبيت ودعائمها وارتياد مختلف آفاق العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وحققت نجاحاً ملموساً في مجال عملها من خلال تقديم العمل المصرفي الإسلامي بصيغ بعيدة عن قاعدة الربا التي تمارسها المصارف التقليدية، وبذلك استطاعت المصارف الإسلامية تجاوز التأثيرات السلبية الناجمة عن الأزمة، وخصوصاً في بداية الأزمة بالمقارنة مع المصارف التقليدية التي تأثّرت كثيراً من خلال الخسائر المالية الكبيرة وبعدها يتم إجراء نقد لواقع المصارف الإسلامية إذا تعتمد المصارف الإسلامية في عملها على أحكام الشريعة الإسلامية وأسس الاقتصاد الإسلامي الذي يحرم التعامل بالفائدة، لذا بات من الضروري التعرض لموضوع الأزمة المالية لذلك تجسد مشكلة البحث الحالي في أنه محاولة لدراسة المصارف الإسلامية ومواجهتها للازمات المالية في سنة ٢٠١٢-٢٠١٤.

ثانياً : أهمية البحث

بالرغم من الأزمة المالية التي اخترقت العديد من المصارف التقليدية وأدت إلى انهيار العديد منها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ألا أن تأثيرها على المصارف الإسلامية بدأ طفيفاً ومحدوداً ويعود بسبب ذلك إلى اعتماد المصارف الإسلامية منهج تحريم بيع بالدين وشراء الديون وعدم تورطه في مضاربان البورصة وتحريم الربا، وبخلاف المصارف التقليدية التي تعتمد على مبدأ تأجير المال وبيع وشراء الدين «لا تجارة بالدين» والذي كان أحد الأسباب الرئيسة للأزمة الأمر الذي آثار أعجاب الكثير من الدول ولا سيّما تلك التي تعاني من أزمات مالية أعرب العديد من الدول عن اهتمامها بإدارة التمويل الإسلامي.

ثالثا : أهداف البحث

للبحث أهداف معيّنة ومحدّدة حاول الباحثان أن يؤكّدها ويعمل على إظهارها ولفات نظر الآخرين لتنمية البحث وتكمن هذه الأهداف في التعرف على:

١. التعرف على الإجراءات التي تتخذها المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات.
٢. دراسة طبيعة ماهية هذه الأزمات.
٣. بيان مدى تأثير هذه الإجراءات التي تقوم بها المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية في العراق.
٤. معالجة الأزمات المالية التي تحدث في العراق بصورة فاعلة من خلال تطبيق الإجراءات التي تقدمها المصارف الإسلامية.

رابعا : فرضية البحث

أن فرضية هذا البحث مفادها أن الأزمة المالية لها الأثر في المصارف الإسلامية .

خامسا : حدود البحث

لقد حدد الباحثان هذه الدراسة في المجالات التالية:

١. الحدود البشرية: اعتمدت هذه الدراسة على عينة عشوائية من موظفي المصارف الإسلامية في العراق محافظة بغداد.
٢. الحدود الموضوعية: شملت هذه الدراسة على تناول موضوع دور المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية من الجانب النظري أما في الجانب التنظيمي فقد اعتمد على أسلوب جمع البيانات من المصارف الإسلامية وتحليلها٠
٣. الحدود الزمنية: إجراء الدراسة الميدانية في المصارف الإسلامية في العراق محافظة بغداد من خلال منهج تحليلي وصفي.

سادسا : مصادر وأساليب جمع البيانات

تم اعتماد الباحثان في جمع البيانات على التحليل المالي للقوائم المالية يرتكز على إيجاد العلاقة بين جملة كل مجموعة من الأرقام المتناسقة في طبيعتها مع المجموعات الأخرى ،وكذلك إيجاد العلاقة بين جملة المجموعة وبين كل مفردة داخلها ، وتتبع التطورات التي تمت على المجموعات المختلفة ومفرداتها في عدد من السنوات المتتالية ،لذلك يمكن تحقيق ذلك باستخدام نوعين من التحليل ،هما :-

(عطية ، ٢٠١٠، ،ص٣٨٩-٣٩٠)

أ- **التحليل الأفقي** : ويقصد به دراسة القوائم المالية لعدة فترات مالية متتالية ،وهو بمثابة تحليل يهتم بالاتجاه المالي خلال عدد من الفترات المالية المتتالية عن طريق حصر وتحديد الفروق بين فترة مالية تتخذ كفترة أساس وبين الفترة التالية لها ، مع حساب نسبة هذه الفروق.

ب- **التحليل الرأسي** : ويقصد به دراسة القوائم المالية المتعلقة بفترة مالية بعينها وهو يركز على وضع معين بالذات عن طريق التعبير عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية كنسبة من احد العناصر الهامة .لذلك ومن اجل التعرف على دور المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٢) فقد اعتمد الباحث على تحليل اتجاهات التغير لمجموعة من العناصر المالية ، وكما مبين في الجداول (١).

سابعا: مجتمع وعينة الحث :

بيانات والقوائم المالية للمصارف الإسلامية في العراق للعام من ٢٠١٢ الى ٢٠١٤

ثامنا: الأساليب الإحصائية :

تم اعتماد الباحثان على المعادلة الرياضية في تحليل بيانات القوائم المالية للمصارف الإسلامية معتمدين على الائتمان النقدي لكل مصرف في عملية احتساب نسبة التغير استنادا لهذه الطريقة تتم وفق الصيغة الآتية :

سنة المقارنة – سنة الأساس / سنة الأساس ×١٠٠ = نسبة التغير في سنة المقارنة.

المحور الثاني (إطار نظري)
مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها

تعريف المصارف وأنواعها:

عرف قانون البنك المركزي العراقي المصرف بأنه "الشخص الذي يحمل ترخيصاً أو أجازة وفق قانون المصارف لممارسة الأعمال والأنشطة المصرفية الأخرى"، ويقصد بالأعمال المصرفية الأعمال المتعلقة باستلام الودائع النقدية أو الأرصدة المستردة الأخرى من الجمهور لأغراض أجراء الائتمان أو الاستثمارات لحسابهم (قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ النافذ المادة (١). بينما قانون المصارف العراقي فقد عرفه بأنه شخصاً يحمل ترخيصاً أو تصريحاً بمقتضى هذا القانون بمباشرة الأعمال المصرفية بما في ذلك شركة حكومية منشأة وفق قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧. (قانون المصرف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ النافذ المادة ١).

في انكلترا عرف قانون بنك انكلترا لسنة ١٩٦٤ الصراف بأنه "الشخص الذي يقوم بأعمال البنوك بناء على تصريح من الخزانة العامة" .(نجيب وآخرون، ٢٠٠٧، ص١٠). عرف قانون المصارف الأردني رقم ٨ لسنة ٢٠٠٠ المصرف بأنه "الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية على وفق قانون المصارف بما في ذلك فرع المصرف الأجنبي المرخص له العمل في المملكة" .(رمضان ، ٢٠٠٦، ص٨). كما عرف المشرع المصري في المادة التاسعة عشر من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ المصرف بأنه "كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيس قبول الودائع من الجمهور وتدفع تحت الطلب أو بعد اجل (عبد الله، ٢٠٠٦، ص١٩).

تعريف المصرف الكل يعرف بأن المصارف تلعب دوراً رئيسياً وحيوياً وحاسماً في توفير الأموال والخدمات المصرفية المتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى دورها في توفير السيولة النقدية للأفراد والمؤسسات ونشاطات الأعمال باختلاف أنواعها، ويندر أن نجد مصرفاً لا يتعامل بالأموال والأصول والسندات. وبشكل موجز يمكن القول أن طبيعة المصرف تملي علية وظيفة تجميع الودائع واستثمارها ومنح الائتمان وتقديم الخدمات ذات العلاقة المباشرة ولغير مباشرة بنشاطات التمويل.(الشمري، ٢٠٠٨،ص ٣٦)

تعريف المصرف الإسلامي : المصارف الإسلامية يمكن تعريفها بأنها عبارة عن منشآت مالية تقدم الأعمال المصرفية في أطار الشريعة الإسلامية وتعتمد على منافذ مشروعة للحصول على الأموال واستثمارها بالطرق الشرعية من خلال وسائل المضاربة والمرابحة وبيع الصلح والإجارة وغيرها.(الشمري، ٢٠٠٦، ص٤٣) وهناك تعريف آخر أكثر شمولاً وهو أن المصارف الإسلامية مؤسسات مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية تستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي. ان الرسالة الأساسية لهذه المصارف تستمر إلى حاجة المجتمع الإسلامي لأن يجمد ملاذاً في التعامل المصرفي الاستثماري بعيداً عن شبهة التعامل بالربا (الفائدة) وينطلق من قاعدة (الغنم بالعزم) أي لا تكون هناك أرباحا بدون تحمل خسارة، وكذلك مقولة أن الأموال لا تلد أموالاً وإنّما تستثمر في صيغ متعددة مثل المشاركة والمرابحة... الخ. أذن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية للتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي (مجيد، ١٩٩٧، ص ٥٤)

تعريف المصارف الإسلامية : يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية تقوم بأعمال المصرفية والاستثمارية وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامي، كما تقوم يتعدكم الخدمات الاجتماعية المرتبطة بعملها المصرفي وفقاً لمقتضيات الشريعة الإسلامية. (فرحان، ٢٠٠١، ص ١٨٣).

تعريف البنك الإسلامي : بأنّه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع المتكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي. (النجار، ١٩٨٢،ص ١٦٣) **يقصد بالمصارف الإسلامية** تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاء، بوصفه تعاملاً محرماً شرعاً، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية. (عبادة، ٢٠٠٨، ص ١٣).

تعريف موسوعة البنوك الإسلامية : البنك الإسلامي هو ذلك البنك الذي لا يتعامل بالفائدة، ويقوم على قاعدة المشاركة، ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين. (عبادة، ٢٠٠٨، ص ٨٧).

تعريف الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية : هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً. (اتفاقية التأسيس، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٠).

ماهية المصارف الإسلامية

تمثّل المعاملات الشرعية السليمة البعيدة عن الربا والكسب المحرم، عماد المصرفية الإسلامية المعاصرة، فهي تعتمد مبدأ تشارك الربح والخسارة. والدين الإسلامي يضمن للإنسان حق الامتلاك الشخصي، الملكية المكتسبة متأصلة في الاقتصاد الإسلامي وهو لا تتنافي أو تتعارض بأي شكل من الإشكال مع الملكية الشخصية. ولكن على المرء أن يمارس حق الامتلاك بما يفيد المجتمع من حوله، وفي حال كان هناك تناقص بين حرية الامتلاك الشخصية ومصلحة المجتمع، فان مصلحة المجتمع تغلب. وعرف

العالم الوساطة المالية منذ زمن بعيد، وبالذات منذ تطوّر استخدام النقود خاصة أبان استخدام النقود المعدنية فيما يعرف بنظام (المعدن الواحد ونظام المعدنين، بل أن العالم قد عرف النقود المعدنية قبل مجيء الإسلام، فقد ذكرت كتب التاريخ أن الدولة الإسلامية في عهد الرسول محمّد صلّى الله عليه وعلى أهل بيته استخدمت النقود الذهبية الرومية والفارسية وعندما اتسعت رقعه الدولة الإسلامية واستقرت ثم طبع نقود ومعدنية الإسلامية في عهد الخليفة الأموي »عبد الملك بن مروان، في عام ٧٤١هـ) وشكل ذلك نقله نوعية في مجال الاستقلال الاقتصادي للدولة الإسلامية الفتية، وتتابع بعد ذلك طبع النقود المعدنية الإسلامية، وأشهر نظام نقدي إسلامي كان ذلك النظام النقدي الذي تبعته الخلافة الإسلامية التركية، حيث أضحى إيجاد نظام نقدي لأي دولة يعد في علامات استقلال تلك الدولة وقوتها. (فرحان، ٢٠٠١، ص ١٨٠)

أنواع المصارف : تستخدم معايير عدة التصنيف المصارف سواء من حيث الملكية أم الجنسية أو حيث علاقتها بالدولة أو طبيعة النشاط ومركز البحث على أكثر التصنيفات شيوعاً والتي هي:

أولا: المصارف من حيث طبيعة النشاط تقسم الى:

١. البنوك المركزية : ويعرف على انه بنك البنوك لأنه يتولى الأشراف والرقابة على باقي البنوك ومنها المصارف الخاصة ويطلق عليه أيضا بنك الإصدار لأنه يتولى اصدار نقد الدولة وبنك الدولة حيث له سلطة أدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة (الدليمي، ١٩٩٠،ص ٢٧٥).
٢. المصارف التجارية : وهي مصارف تتعامل بشكل رئيسي مع الأفراد والمؤسسات والشركات التجارية باستثمار الودائع والموارد المالية المتاحة لديها في التجارة الداخلية والخارجية من خلال منح القروض أو فتح الاعتمادات المستندية، أو خصم الكمبيالات. وخير دليل في العراق مصرف الرشيد والرافدين ومصرف التجارة العراقي ومن المصارف التجارية الخاصة (الخاصة) بغداد، الشروق الأوسط، المنصور. (الدليمي، ١٩٩٠،ص ١٧٥).
٣. المصارف المتخصصة: وهي البنوك التي تتميز بالتعامل مع قطاع معين دون القطاعات الأخرى وتعتمد هذه المصارف على مصادرها الداخلية للقيام بوظائفها ويتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الإقراض الطويلة الأجل وفي العراق تعود ملكيتها الى الدولة وتصف حسب القطاع الذي تتعامل معه (الصناعي، الزراعي، العقاري).
٤. مصارف التوفير أو الادخار: وهي المصارف والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم وتقوم بمنح القروض الصغيرة (السلف) أيضا كجمهور المتعاملين معها (عبد الله والطراد، ٢٠٠٦،ص٢٤) واغلب خدماتها موجهة الى أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة، وبالتالي اغلب زبائنها من ذوي الدخل المحدود والمتوسط. (شهلوب، ٢٠٠٧،ص٢٥٠).
٥. المصارف التعاونية : وهي المصارف التي تقدم خدماتها الى الخدمات التعاونية بأنواعها المختلفة، الزراعية، الاستهلاكية، الحرفية، وغيرها (عبد الله، اطراد، ٢٠٠٦،ص ٢٤).
٦. بنوك الاستثمار : تقوم هذه البنوك بتأمين عمليات الاستثمار وتسهيلها من خلال عمليات بيع الأسهم وإصدار السندات والصكوك وتقديم استشارات ودراسات الاندماج والتوسع (شهلوب، ٢٠٠٧،ص٢٤٩).
٧. المصارف الخاصة : وهي المصارف التي تختص في أدارة الثروات الضخمة الخاصة، وتتخصص بتقديم أعمالها للأفراد وتتميز خدماتها بالسرية العالية بما يتناسب ومع الزبائن الذين تعاملون معها الذين هم من كبار الشخصيات السياسية ورجال الأعمال وأعمالها تتركز بالاستثمارات طويلة الأجل بناء على رغبة زبائنها (شهلوب، ٢٠٠٧،ص٢٥٠).

المصارف الإسلامية :

وهي المصارف التي تقدم خدماتها وتمارس أعمال التمويل والاستثمار استناداً الى مبادئ الشريعة الإسلامية وهي بهذا تبتعد عن الأعمال التي تقوم على اخذ الفوائد وتعتمد صيغ معينة في التمويل والاستثمار مثل المرابحة للأمر بالشراء والتمويل بالمضاربة . **(عبد الله والطراد، ٢٠٠٦، ص٢٣).**

الأزمة المالية نشأتها (مفهوم الأزمة وتعريفها)

مفهوم الأزمة: الأزمة تزايد وتراكم مستمر الأحداث وأمور غير متوقع حدوثها على مستوى جزء من النظام أو على مستوى النظام

بأكمله ، هذه الأحداث قد تستمر في التراكم والتضخم الى الدرجة التي قد تؤدي الى التأثير على أكثر من جزء من النظام ، ومن ثم

تتأثر الأنشطة والعمليات الحالية للنظام وقد يمتد تأثير ذلك ليؤثر على مستقبل النظام بأكمله (عليوة،٢٠٠٢،ص١٣-١٤).

فالأزمة إداريا هي ظاهرة غير مستقرة تمثل تهديدا مباشرا وصريحا لبقاء المنظمة واستمرارها وهي تتميز بدرجة معينة من المخاطرة وتمثل نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة تعود الى نتائج غير مرغوبة تؤثر سلبا على كفاءة وفاعلية متخذ القرار وتؤدي الى خسارة مادية ومعنوية وجسدية تؤثر في سمعة المنظمات ومكانتها ومستقبلها (الدهلكي،٢٠٠٥،ص ٢٣). أما (العبيدي ، ٢٠٠٢ ،ص١٥) فقد نقلها بأن مفهوما الأزمة على أنها "حدث سلبي لايمكن تجنبه مهما كانت درجة استعداد المنظمة التي تتميز بـ :

١. عنصر المفاجأة .
٢. ونقص المعلومات .
٣. وفقدان السيطرة .
٤. تسارع الإحداث .

وهنالك العديد من المصطلحات المرادفة للازمة وكما يأتي :

١ . المشكلة

حدث يؤدي إلى مصاعب وآثار سلبية تتطلب حلا في غضون مدة زمنية ولكنه ليس بالضروري عاجلا غير أنها تحتاج إلى جهد كبير ومنظم بصدد التعامل معها . والمشكلة هي بمثابة تمهيد للازمة ويحتاج التعامل معها سرعة كبيرة في الإجراءات واتخاذ القرارات وتختلف عن الأزمة حيث تحتاج إلى مدة طويلة من التفكير والجهد المنظم للتعامل معها . (الخضري، ١٩٩٣ ،ص٦٣).

٢ . الكارثة

الكارثة حالة أحدثت فعلا مدمرا نجم عنها ضرر مادي أو معنوي (الموسوي ، ٢٠٠١ ،ص٢١٧) و (العبيدي ، ٢٠٠٢،ص ١٩). والكارثة ليست هي الأزمة ولكن الأزمة هي احد نتائج الكارثة (هلال ، ١٩٩٦ ،ص١١) . أن مصطلح الكارثة قاصر عن التعبير تماما عن مصطلح الأزمة ولاسيما إن مصطلح الأزمة يرتبط بالحس القومي ويتطلب توجيه القوى البشرية المتنافرة لعلاج نتاج الكوارث (براكين ، زلازل ، فيضانات ، مجاعة ، فقر).

٣ . الحادث

الحادث شيء مفاجئ غير متوقع نما بشكل سريع يختفي أثره فور أتمامه ولا يكون له صفة الامتداد وقد تتلاشى أثاره مع تلاشي تداعيات الحدث ولا يستمر وقد ينتج عنه اثر مادي وجسدي. في حين أن الأزمة قد تنجم عن الحادث ولكنها لا تمثله فعلا وإنما تكون الأزمة أحدى نتاجه (الخضري ١٩٩٣ ،ص ٦٣) .

٤ . الصراع

حدوث شيء يترتب عليه تعرض النظام لاضطراب أو خلل (المدهون ،١٩٩٣،ص٢) فهو يمثل تصارع إرادتين وتضاد مصالحها (البركات ، ١٩٩٩ ،ص ٤٠) ولا يكون الصراع بالغ الحدة وشديد التدمير كما هو حال الأزمات وقد يكون معروف الأبعاد والإطراف والاتجاه في حين تكون المعلومات مجهولة في الأزمة (الخضيري ، ١٩٩٣ ،ص٦٣) . والصراع لا يمثل تهديدا مباشرا وصريحا للمنظمة واستمرارها بل ان الصراع يؤدي إلى تدني الأداء والأزمة تمثل مرحلة متقدمة من الصراع .

٥ . الخلاف

المعارضة والتضاد وعدم التطابق سواء في الشكل أو في الظرف أو المضمون وقد يكون احد مظاهر الخلاف (الأزمة) ولكنه لا يعبر عنها تماما فالخلاف لا يمثل أزمة في حد ذاته ولكنه يكون باعث في نشوئها واستمرارها (الخضري ، ١٩٩٣،ص ٦٣).

على وفق ذلك يمكن النظر إلى الأزمة على أنها "موقف استثنائي يهدد أي منظمة ويشكل خطرا ، ويحدث تغيرات عميقة وجوهرية بأنشطتها مما يستوجب الاستجابة خلال وقت معين، وألا سيكون له عواقب على مستقبل هذه المنظمة واستمراريتها ". ويعرفها الاقتصادي(يوجين فارجا) بأنها ظاهرة اقتصادية تعرف نتائجها من خلال مظاهر انهيار أسواق البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبرى في أسواق المال ويصاحب هذه الظاهرة أيضا بطالة كبيرة (فارجا،١٩٧٥،ص١٣٥). ومن الناحية المالية تعرف الأزمة بشكل

خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي. (البزاز،١٩٩٥،ص١٦٠)

أما **تعريف الأزمة** بأنها نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ فهي لحظة حرجة وحاسمة يمكن أن تؤدي الى نتائج سلبية سيئة (الحلواني،٢٠٠٩،ص١٩٨). وتعرف الأزمة بأنها موقف معقد ومتشابك يتضمن درجة عالية من السخونة، وتتضارب ضمن هذا الموقف مجموعة من العناصر المتعارضة والمتناقصة بصورة عالية، تزداد درجة التعقيد والتضارب بتصاعد الأزمة وتفاعل صناع القرار معها ومع تفاعلاتها ومع انعكاساتها المستقبلية، في حين أن البعض لآخر يؤكد أن الأزمة هي موقف تحذيري يتضمن مجموعة من المخاطر أهمها مخاطر تصاعد شدة الموقف، ومخاطر التعرض للرقابة الشديدة الخاصة من الحكومة، أو من المؤسسات المالية أو الاقتصادية أو وسائل الإعلام ومخاطر تعريض سمعة النظام الاقتصادي أو القطاع الاقتصادي المعني أو الوحدة الاقتصادية الايجابية والجيدة للخطر، مما ينعكس من ثم بآثار سلبية على أهداف النتائج النهائية للنظام أو الوحدة الاقتصادية، ومن جهة أخرى يرى (شومان منذر) أن الأزمة لا تشمل فقط المخاطر والتهديدات والصراع والحوادث وعدم الاستقرار بل أن الأزمة تشمل أيضا الفرص، ولذلك فأن الأزمة هي حالة من عدم الاستقرار التي تنبئ بحدوث تغيرات جوهرية وحاسمة وقريبة قد تكون نتائجها غير مرغوب فيها او تكون نتائجها مرغوب فيها بدرجة كبيرة. (منذر،٢٠٠٣،ص١١٧)

أسباب نشوء الأزمة المالية وأنواعها

أن ما يحدث في العالم هذه الأيام على أثر أزمة الرهن العقاري التي بدأت شرارتها في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية عام ٢٠٠٦م، إلا أن هذه الشرارة سرعان ما امتدت عبر ٢٠٠٧ ثم تفاقمت الى دول العالم الأخرى بشكل تدريجي سواء كانت دولا ضمن المنظومة الرأسمالية أم دولا عربية، وان هذه التداعيات سرعان ما ظهر تأثيرها على بعض هذه الاقتصاديات بشكل مباشر، وذلك كان أمرا طبيعيا بحكم قوة الترابط والتشابك الدولي بين هذه الدول، آذ أن ظواهر العولمة الاقتصادية والمالية التي شهدها العام أبان مدة القرن الماضي والتغيرات التقنية التي تحدثت خلال هذه المدة أفضت إلى تغيرات كبرى في أسواق المال العالمية وزيادة حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول العالم تغيرات كبرى في أداء الصناعة المصرفية والأسواق المالية واتساع حركة التبادل التجاري الدولي٠ لذلك أغلب الدول درجة اندماجها وارتباطها في الاقتصاد العالمي الكبيرة ومعقدة جدا لذلك انعكست تداعيات الأزمة على اقتصاديات الدول بغض النظر عن طبيعة أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكان من بين هذه الدول التي انعكست عليها آثار الأزمة هي الدول العربية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وترتبط بعلاقات اقتصادية قوية معه، ولكن درجة التأثير كانت تختلف بين دول عربية وأخرى حسب درجة ارتباطها واندماجها بالاقتصاد العالمي، وكان تأثير الأزمة على بعض الدول بشكل مباشر أو غير مباشر في المدى الطويل أو القصير سنبين ضمن هذا المطلب من الدراسة تداعيات أو آثار الأزمة المالية العالمية على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية (مقلد،٢٠٠٩،ص١٧).

قطاع النفط

كان من الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية أن ينخفض الطلب على معظم السلع ومن بينها البترول، وهذا ما حدث بالفعل لاسيما في الولايات المتحدة باعتبارها أنها أكبر دولة مستهلكة للبترول في العالم٠ ومن الطبيعي أن يترتب على انخفاض الطلب على البترول انخفاض سعره العالمي، وهذا ما حدث بالفعل خلال الشهر الأخير من عام ٢٠٠٨ والشهور الأولى من عام ٢٠٠٩ حيث انخفض السعر العالمي للبترول من حوالي(١٥٠) دولار (٤٠) دولار، ونظرا لأن الدول العربية، الخليجية الست هي أكثر الدول العربية إنتاجا وتصديرا للبترول فيمكن القول أن هذا القطاع في هذه الدول تأثر أكثر من بقية الدول العربية.

قطاع الصادرات

في ظل الركود الاقتصادي العالمي الحالي، يكون من الطبيعي أن يقل الطلب بشكل عام ومن ثم سوف تنخفض الصادرات العربية ولاسيما أن الجزء الأكبر من الصادرات العربية يتجه نحو الولايات المتحدة والدول الأوربية وهي الدول التي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة المالية العالمية وتدل البيانات الإحصائية على أن الصادرات العربية الإجمالية قد بلغت عام ٢٠٠٨ حوالي ٨٠٠ مليار دولار أي ما يمثل حوالي (٦%) من أجمالي الصادرات العالمية، وقد بلغت الصادرات العربية من البترول في نفس العام حوالي(٦٨٠) مليار دولار أي يمثل حوالي(٧٦%) من أجمالي الصادرات العربية٠ ومن الطبيعي أن يترتب على انخفاض

الصادرات، تقليل الإنتاج الآمر الذي سيؤدي حتما الى تخفيض العمالة وتقليل حوافزهم ومن ثم توقع زيادة انخفاض القدرة الشرائية لهم فضلا عن انخفاض حجم العوائد النفطية مما يؤدي الى الركود في الأسواق (حيان،٢٠٠٨،ص١٥).

قطاع الاستثمارات العربية في الخارج

تقدر الاستثمارات العربية في الخارج بحوالي ٨٠ تريليون دولار وهذه الأموال مملوكة للحكومات والمؤسسات (الصناديق السيادية) والإفراد وقد تأثرت تلك الاستثمارات من جراء الأزمة المالية العالمية وفقد جزء منها (غير معروف قيمته) نتيجة إفلاس بعض البنوك وتعثر بعض شركات التأمين وانهيار بعض البورصات.

قطاع البنوك

يمكن القول أن البنوك العربية بصفة عامة لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية ألا في حدود ضيقة وفي حالات محدودة (باستثناء الدول النفطية)، وقد يرجع ذلك الى متانة مراكزها المالية والرقابة الصارمة من جانب البنوك المركزية، وقلة حالات الفساد في منح الائتمان ومع ذلك فقد تعرض أحد البنوك الكبرى في الكويت لهزه عنيفة كادت تعصف به لولا تدخل الحكومة وضمانها لكافة الودائع بالبنوك.

قطاع البورصات

الواقع أن البورصات العربية هي القطاع الأكثر تأثرا بالأزمة المالية العالمية، ولعل ذلك يرجع الى تأثر جميع البورصات في العالم، ونحن نعلم مدى التشابكات بين البورصات في مختلف دول العالم ولاسيما في ظل ما يعرف باسم (شهادات الإيداع الدولية) هذا فضلا عن بيع الأجانب معظم ما لديهم من أسهم وسندات في البورصات العربية نظرا لحاجتهم الشديدة للسيولة على اثر الأزمة المالية العالمية (حيان،٢٠٠٨،ص١٦).

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة

في السنوات الماضية وحتى في بداية الأزمة المالية، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى الدول العربية تزداد عام بعد عام ففي عام ٢٠٠٦ بلغت حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدول العربية حوالي (١٣٠٦) مليار دولار مقابل حوالي(٩٤٦) مليار دولار فقط في عام ٢٠٠٥ أي بزيادة قدرها(٣٦٠) مليار دولار في عام واحد وبنسبة(٣٨%) ومن الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية أن يقل حجم الاستثمارات الأجنبية المتجه الى الدول العربية، والسبب في ذلك هو اتجاه الدول المتقدمة الكبرى المستثمرة الى تعويض خسائرها في الداخل، وحاجاتها الى زيادة حجم الاستثمارات الداخلية لتعويض النقص في الاستثمارات الخاصة ، ومحاولة مواجهة مشكلة البطالة التي تفاقمت مع الأزمة المالية نتيجة إفلاس العديد من المشروعات واستغناء البعض الأخر من المشروعات عن أعداد كبيرة من العمال٠ وهناك احتمال أخر وهو تقليص وسحب جزء من الاستثمارات الأمريكية خارج أمريكا ومنها بطبيعة الحال الاستثمارات الأمريكية في بعض الدول العربية ومن المتوقع إزاء ذلك إغلاق بعض المشروعات والشركات الأمريكية في هذه الدول وتسريح العمال فيها، ومن الطبيعي أن تنتهج الدول الأوربية الأخرى نفس النهج والنتيجة النهائية لكل ذلك تباطؤ معدلات النمو في الدول العربية وزيادة عدد البطالة. (عبد الخالق،٢٠٠٩،العدد١٧٨)

قطاع السياحة

يعد قطاع السياحة من أسرع القطاعات تأثرا بأي أزمة مالية إذ أن السياحة خدمة ترفيهية كمالية وليست خدمة ضرورية أساس لذلك فأن قطاع السياحة في الدول العربية قد تأثر بالفعل خلال الشهور الأخيرة سبتمبر عام ٢٠٠٨ فبراير عام ٢٠٠٩ حيث بدأ عدد السياح الوافدين الى الدول العربية بالتناقص، لذلك بطبيعة الحال الإيرادات السياحية، ومن المعروف أن هناك خمسة دول عربية تستحوذ في المتوسط على حوالي (٧٠%) من جملة أعداد السياح الوافدين الى الدول العربية وهذه الدول بالترتيب هي (مصر،السعودية،تونس،المغرب،الأمارات) لذلك فهي تأثرت أكثر من غيرها من الدول العربية يتناقص أعداد السياح والإيرادات السياحية. (مقلد،٢٠٠٩،ص١٨)

القطاع العقاري

قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، شهدت الدول العربية ارتفاعات متتالية وغير عادية في أسعار العقارات، وذلك منذ عام ٢٠٠٣ حتى بداية الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، ومنذ ذلك الوقت بدأت أسعار العقارات في الدول العربية تتجه نحو الانخفاض وبمعدلات كبيرة وبصفة خاصة في دبي حيث أن النسبة الكبرى لمبيعات العقارات في هذه الإمارة كانت للأجانب، وهؤلاء توقفوا عن الشراء بسبب نقص السيولة، لذلك لجأ الكثير منهم الى بيع عقاراتهم وتوقف كثير منهم عن سداد الإقساط. وإذا تذكرنا أن صناعة البناء والتشييد هي أكثر الصناعات استعمالا لمنتجات الصناعات الأخرى(أكثر من ٩٠% صناعة في مقدمتها حديد التسليح والاسمنت) نستطيع أن نتفهم لماذا يؤدي انهيار قطاع العقارات إلى انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي والى انتشار البطالة.

المحور الثالث (الجانب العلمي الإجراءات)

جدول (١) التحليل الأفقي للائتمان النقدي في عينة المصارف الإسلامية للسنوات من ٢٠١٢ – ٢٠١٤

(القيم بمليارات الدنانير)

السنة / الائتمان النقدي	٢٠١٢	٢٠١٣	مقدارالتغير	نسبة التغير %	٢٠١٣	٢٠١٤	مقدار التغير	نسبة التغير %
المصرف العراقي الإسلامي	٨٩,٧	١٢٦,٤	*(٣٦,٧)	٤٠,٩	١٢٦,٤	١٢٨	* (١,٦)	١,٢٦
مصرف الائتمان الإسلامي	٧,٤	٢,٥	٤,٩	٦٦,٢	٢,٥	٢,٥	٠	٠
مصرف دجلة والفرات الإسلامي	٢٠٧,٧	١٤٨	٥٩,٢	٢٨,٥	١٤٨	١٦٤,٨	*(١٦,٨)	١١,٣
مصرف إيلاف الإسلامي	٤٧	١٠٩,٤	*(٦٢,٤)	١٣٢	١٠٩,٤	١١٤	*(٤,٦)	٤,٢

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للمصرف

*الارقام بين قوسين تحمل اشارة سالبة ، وهو مايعاني الانخفاض في سنة المقارنة عن سنة الاساس

من خلال استعراض التغير الأفقي في الائتمان النقدي للمصارف الإسلامية المبحوثة كعينة بحث) ، نلاحظ ما يلي للمدة (2012- 2014):

أولا : بالنسبة للمصرف العراقي الإسلامي عند المقارنة بين سنة (٢٠١٢- ٢٠١٣)نلاحظ بان قيمته مقدار التغيير البالغة (٣٦,٧) وهي تحمل إشارة سالبة أي بمعنى يوجد انخفاض في سنة المقارنة عن سنة الأساس أما المقارنة بين سنة ٢٠١٣- ٢٠١٤ نلاحظ بان قيمة مقدار التغيير البالغة (١,٦) وهي تحمل إشارة سالبة أي انخفاض في سنة المقارنة عن سنة الأساس (ارتفعت في عام ٢٠١٣ بنسبة٤٠,٩%عن عام ٢٠١٢ وبمقدار ارتفاع (١٢٦,٤) مليار دينار ، أما في عام ٢٠١٤ فقد ارتفعت عن سنة ٢٠١٣.

ثانياً : بالنسبة لمصرف الائتمان الإسلامي عند المقارنة بين سنة ٢٠١٢- ٢٠١٣ نلاحظ بان قيمته مقدار التغيير البالغة (٤,٩) وهي تحمل إشارة موجبة أي بمعنى لا يوجد انخفاض في سنة المقارنة عن سنة الأساس أما المقارنة بين سنة ٢٠١٣- ٢٠١٤ نلاحظ بان لا يوجد مقدار تغيير لان قيمة الائتمان النقدي لسنة ٢٠١٣ و٢٠١٤ متساوي . (ارتفعت في عام ٢٠١٣ بنسبة٦٦,٢ %عن عام ٢٠١٢ وبمقدار ارتفاع (٢,٥) مليار دينار ، إما في عام ٢٠١٣ وسنة ٢٠١٤ لا توجد مقارنة لتساوي قيمة الائتمان النقدي.

ثالثا : بالنسبة لمصرف دجلة والفرات الإسلامي عند المقارنة بين سنة ٢٠١٢- ٢٠١٣ نلاحظ بان قيمته مقدار التغيير البالغة (٥٩,٢) وهي تحمل إشارة موجبة أي بمعنى لا يوجد انخفاض في سنة المقارنة عن سنة الأساس أما المقارنة بين سنة ٢٠١٣- ٢٠١٤ نلاحظ بان قيمة مقدار التغيير البالغة (١٦,٨) وهي تحمل أشارة سالبة أي بمعنى يوجد انخفاض في سنة المقارنة عن سنة الأساس (انخفضت في عام ٢٠١٣ بنسبة٢٨,٥ %عن عام ٢٠١٢ وبمقدار (١٤٨) مليار دينار ، أما في عام ٢٠١٤ فقد ارتفعت عن سنة ٢٠١٣.

رابعاً : بالنسبة لمصرف إيلاف الإسلامي عند المقارنة بين سنة ٢٠١٢- ٢٠١٣ نلاحظ بان قيمته مقدار التغيير البالغة (٦٢,٤) وهي تحمل إشارة سالبة أي بمعنى يوجد انخفاض في سنة المقارنة عن سنة الأساس أما المقارنة بين سنة ٢٠١٣- ٢٠١٤ نلاحظ بان قيمة مقدار التغيير البالغة (٤,٦) وهي تحمل أشارة سالبة أي بمعنى يوجد انخفاض في سنة المقارنة عن سنة الأساس (ارتفعت في عام ٢٠١٣ بنسبة. ١٣٢ %عن عام ٢٠١٢ وبمقدار ارتفاع (١٠٩,٤) مليار دينار ، أما في عام ٢٠١٤ فقد ارتفعت

عن سنة ٢٠١٣ والشكل (١) يوضح ذلك. من خلال الشكل (١) يتبين أن دجلة والفرات الإسلامي أعلى نسبة في الائتمان النقدي في سنة ٢٠١٢ بعده يكون مصرف العراقي الإسلامي يسجل نسبة شبة عالية في الائتمان النقدي لسنة ٢٠١٣- ٢٠١٤ ومن ثم مصرف إيلاف الإسلامي وأخيرا الائتمان سجل نسبة ضعيفة الثلاثة في ويعتبر الائتمان كانت متساوية لسنة ٢٠١٤ مصرف الإسلامي نسبه جدا لسنوات المقارنة مصرف الإسلامي

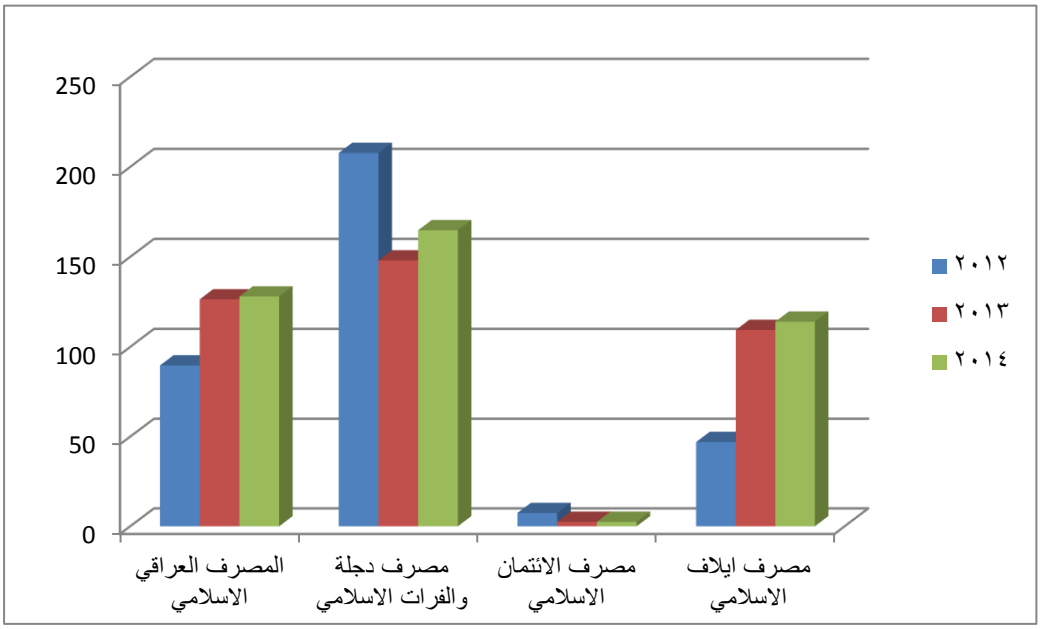

يحمل اقل نسبة في سنة لهذه السنوات من الائتمان النقدي بالنسبة لباقي المصارف الإسلامية .

شكل (١) التغيرات النقدية للمصارف الإسلامية المبحوثة للمدة (٢٠١٤-٢٠١٢) (بمليارات الدنانير)

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى الجدول (١).

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. تأثرت المصارف الإسلامية (عينة الدراسة) بالأزمة المالية العالمية بصورة غير مباشرة بفعل تحول الأزمة المالية الى أزمة اقتصادية أثرت على الاقتصاد الحقيقي ،بحكم ارتباط نشاط المصارف الإسلامية بالاقتصاد الحقيقي أكثر مما هي مع الاقتصاد المالي .

٢. أن القوانين والأنظمة المصرفية السائدة هي في مجملها قوانين صيغت وصممت لتنسجم وتتلائم مع النظام المصرفي التقليدي وخدمته مما جعلها عقبا تتحد ن فاعلية العمل المصرفي الإسلامي وبالذات نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة ملائمة رأس المال.

٣. إن عدم توافر الإمكانيات والمتطلبات اللازمة أدت إلى ارتفاع نسبة المشكلات والتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية ، ونتيجة لذلك الارتفاع أدى إلى العديد من الآثار والنتائج السلبية لمسيرة العمل الاستثماري الإسلامي ، التي من أبرزها النقص الموجود في الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي ، والمنافسة الشديدة من جانب المصارف التقليدية .

التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات أهمها:

١. العمل على إيجاد قانون خاص ينظم عمل المصارف الإسلامية في العراق ، بما يضمن أداءها لوظيفتها الاستثمارية جنبا إلى جنب مع وضيفتها التنموية ، ورفع كافة القيود والمعوقات التي من شأنها الحد من تلك الوظيفة ، إلى جانب دعمها من قبل الدولة وهذا يجعل انتشارها أوسع وأكثر جذبا واستقرارا .

٢. العمل على تطوير الملاكمات البشرية العاملة في قطاع المصارف الإسلامية ، والارتقاء بمستوى الأداء وذلك من خلال إقامة الدورات والبرامج الخاصة بالعلوم المالية والمحاسبية والإدارية الحديثة وربطها بدراسات الاقتصاد الإسلامي والمعرفة الشرعية والفقهية مع التدريب على أساليب وآليات التطبيق الصحيح للعقود المالية الإسلامية .

٣. أن تعمل المصارف الإسلامية في العراق على توظيف الموارد المالية بالاستثمار الأمثل وتوسيع استخدامها للصيغ الاستثمارية ، وإعطاء أهمية أكبر للاستثمارات الطويلة الأجل والتركيز على صيغة المشاركة والمضاربة والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها بما يعزز دورها التنموي ، بدلاً من الاعتماد على صيغة المرابحة مما يتيح المحافظة على مستويات العوائد المتحققة للمصرف ومن ثم الحد من تأثير الأزمة المالية على عوائد المصارف الإسلامية .

المصادر

١. البزاز ، عادل إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان و تحول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ١٩٩٥

٢. الحلواني ، احمد ، إدارة الأزمات في القطاع المالي ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ٢٠٠٩

٣. حيان،احمد،التجارة الدولية والازمة المالية،شبكة الانترنيت الدولية،٢٠٠٨

٤. خارجا، يوجين، أزمة النظام الرأسمالي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت، ١٩٧٥.

٥. الخضيري،محسن احمد،ادارة الازمات،ط١،مكتبة مدبولي،القاهرة،1993

٦. الدليمي،عوض فاضل اسماعيل،النقود والبنوك،ط١،دار الحكمة للطباعة والنشر،الموصل،العراق،١٩٩٠

٧. الدهلكي ،محمد جاسم محمود،(٢٠٠٥)،"إدارة الأزمات حوادث الطوارئ في مستشفى اليرموك التعليمي" دبلوم عالي مستشفيات ، بغداد

٨. رمضان،زياد سليم،محفوظ احمد،جودة الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، ط٣،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،٢٠٠٦

٩. الشمري، صادق راشد، ادارة المصارف، ط ١، مطبعة الفرح بغداد، ٢٠٠٨.

١٠. الشمري، صادق راشد، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، دار السياوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨ م

١١. الشمري، صادق راشد، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، مطبعة العزة، الأردن، ٢٠٠٦.

١٢. شهلوب،علي محمد،شؤون النقود واعمال البنوك،ط١،شعاع للنشر والعلوم،حلب، سوريا،٢٠٠٧

١٣. عبادة، ابراهيم عبدالحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ط ١، دار النعائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

١٤. عبدالله، خالد أمين، حسين سعيد، العمليات المصرفية الإسلامية. الطرف المحاسبية الحديثة، ط١،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2006.

١٥. عبدالله،الطراد،خالد امين،اسماعيل ابراهيم،ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية،ط١،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،٢٠٠٦.

١٦. العبيدي ، نماء جود ، (٢٠٠٢) ، "الأنماط القيادية وعلاقتها بمراحل إدارة الأزمة ، دراسة ميدانية في هيئة الكهربا وتشكيلاتها " ، رسالة ماجستير/ أدارة عامة ، بغداد .

١٧. العبيدي ، علاء أحسان ، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، ٢٠٠٢.

١٨. عطية ، احمد صلاح ، محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشات المالية ، ط١ ، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية ٢٠١٠.

١٩. عليوة،السيد،(٢٠٠٢) ، "إدارة الأزمات في المستشفيات"، التوثيق العلمي مركز القرار للاستشارات، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة.

٢٠. فرحان، حسن شابت، مبادئ الإقتصاد، ط ١، ٢٠٠١ م.

٢١. مجيد، ضياء، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٧.

٢٢. المدهون ، موسى ،(١٩٩٣) ، " إدارة الأزمات ، مفهومها ، أسبابها ، أنواعها ، (الأردن ، المركز الدولي للنظم والعلوم الإدارية) .

٢٣. مقلد،رمضان،الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول النامية مع الاشارة الخاصة الى مصر ،مجلة المنار، بيروت،٢٠٠٩.

٢٤. منذر، شوفان الإعلام والأزمات مدخل نظري وممارسات عملية ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٥. الموسوي ، يونس كاظم ، المصارف الإسلامية ، أداءها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية ، دار الازوري العلمية للنشر والتوزيع ،ط١ عمان ٢٠٠٨.

٢٦. نجيب، نعمة الله، محمود يونس، عبدالمنعم مبارك، اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧.

٢٧. هلال ، محمد عبد الغني ، (١٩٩٦) ، "مهارات إدارة الأزمات " مصر مكتبة عين شمس.

<u>المجلات والمنشورات</u>

٢٨. قانون المصرف ٩٤لسنة ٢٠٠٤ البنك المركزي العراقي.

٢٩. النجار، أحمد، البنوك الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٢٤، بيروت، ١٩٨٢.

٣٠. عبدالخالق، جودة الازمة المالية العالمية ازمة نظام لا أزمة سياسات، مجلة سياسية دولية، العدد١٧٨، القاهرة، ٢٠٠٩.